

## ٢٠١٨ / ٥ / ٨

### بلدية جادو

#### المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي

[المنعقد] في جادو يوم الثلاثاء الموافق [-] 2018 / 05 / 08

2018 / 05 / 08

#### توطئة

[التأم] هذا الملتقى في مدينة جادو يوم الثلاثاء الموافق [-] 2018 / 05 / 08، بحضور ومشاركة كل من رئيس وأعضاء المجلس البلدي، [و] نشطاء [مؤسّسات] المجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية المدنية والعسكرية والأمنية في المدينة.

وفي الوقت الذي نثمن فيه عالياً الجهود المبذولة من قبل منظمة الحوار الإنساني بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في سبيل عقد هذه الاجتماعات الوطنية من أجل إيجاد صيغ التفاهم المشترك حول القضايا الوطنية الإستراتيجية التي ستشكل ملامح المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، و[س] تساهم في حلّ الأزمة الليبية الراهنة،

[delete entry] فإننا نوّد أن نشير إلى أنّ مشاركتنا في هذا المسار التشاوري لا تهدف إلى تقوية أركان العملية السياسية السابقة في ليبيا كما جاء في بعض الوثائق الموزعة علينا في هذا الاجتماع وذلك لأنّ هذه العملية السياسية السابقة وعلى رأسها الحوار السياسي الليبي الذي أفضى إلى توقيع اتفاق الصخيرات في [ديسمبر] 2015 قد قامت على أساس إقصائي ضدنا بشكل عملي ممنهج ومدروس، حيث لم يشارك الأمازيغ في الحوار التاريخي المصيري بالرغم من كل التضحيات الوطنية التي قدموها من أجل ليبيا. وبالتالي فإنّ مشاركتنا في هذا المسار التشاوري الوطني تأتي كمحاولة ترمي إلى تعديل أركان هذه العملية بما يضمن حقوقنا السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية، و[بما] يساهم في خلق قيم الوحدة الوطنية الحقيقية الشاملة والعادلة بين كل مكونات الشعب الليبي.

ويتضمن هذا التقرير ردوداً من المشاركين [على] الأسئلة التوجيهية المشكلة لجوهر اجتماعات المسار [التشاوري] للملتقى الوطني المتعلقة بالأولويات الوطنية والأمن والدفاع وتوزيع السلطات والعملية الدستورية والمسار الانتخابي. ونأمل أن تسهم هذه الردود في صياغة وبلورة أرضية مناسبة تكون [بمثابة] مرجعية سياسية وقانونية وأخلاقية للمؤتمر الوطني الجامع.

## أولاً : الأولويات الوطنية

التساؤل الأول: في سياق الأزمة الراهنة، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً واستعجالاً على المستويين الوطني والمحلي؟

### أ - على المستوى المحلي:

- 1- استعادة الأمن والاستقرار وتحسين مستوى الخدمات المحلية.
- 2- تفعيل دور البلديات وصرف الميزانيات لها في مواعيدها المحددة وتنظيم أوجه إنفاقها.
- 3- إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية وأساليب عمل الإدارة المحلية وتفعيلهما.
- 4- ضرورة تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف عن طريق خلق فرص العمل وإقامة المشاريع الاستثمارية في البلديات وتحسين البنى التحتية فيها.
- 5- إيلاء الأهمية اللازمة للعوامل الجغرافية والبيئية التي تؤثر سلباً على مستوى معيشة الأفراد في المناطق الريفية والنائية ووضع الحلول اللازمة لها .

### ب- على المستوى الوطني :

- 1- إعادة بناء المؤسسة العسكرية وهيكلتها وفقاً للقوانين والمعايير الفنية والدولية بما يعزز أداء مهامها على النحو الأمثل.
- 2- العمل على استعادة سيادة الدولة الليبية [وهيبتها] وتأمين حدودها بما يعزز تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بكلّ صوره وأشكاله.
- 3- وقف كل التعاملات الفردية مع الدول الأجنبية، ومنع التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية الليبية.
- 4- تفعيل وتطبيق القوانين المجرّمة والمعاقبة لكلّ من قام أو يقوم ( سواء أكان ذلك بشكل مستقل أو عن طريق مؤسسة أو حزب ما) بالاستقواء بالأجنبيّ على حساب المصلحة العليا لل ليبيا.
- 5- تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية وتشجيع التنوع وقبول الآخر.
- 6- تعزيز المشاركة السياسية على أسس ديمقراطية تعددية وترسيخ مبادئ التعايش السلمي والتسامح والتداول السلمي على السلطة.

التساؤل الثاني: ما الذي يجب أن يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات)؟

- 1- استعادة الأمن والاستقرار وتأمين الحدود.
- 2- إعادة بناء المؤسسة العسكرية [وهيكلتها] وتحسين الوضع المادي لمنتسبي الجيش الليبي وباقي المؤسسات الأمنية.
- 3- توحيد المؤسسات السيادية كالمصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية.
- 4- محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي وترشييد الإنفاق العام.
- 5- تفعيل المؤسسات القضائية والرقابية وتوحيدها.
- 6- تقليص الوزارات والإبقاء على الوزارات السيادية فقط.
- 7- وضع حلول ناجعة للأزمة المالية والاقتصادية في البلاد.
- 8- احترام حقوق الإنسان [وصونها] وفقاً للمواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة.
- 9- تعزيز المصالحة الوطنية بين الليبيين كافة.
- 10- عودة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج.
- 11- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وتوفير بيئة نظيفة في المدن والقرى.

التساؤل الثالث: ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؟

- 1- دعم مسار المصالحة الوطنية بين الليبيين كافة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والإيديولوجية والعرقية.
- 2- عدم الإخلال [بالمسؤولية] الجنائية.
- 3- الالتزام بمبدأ عدم جواز الإفلات من العقاب.

- 4- عدم الإخلال بمبدأ جبر الضرر.
- 5- استعادة الأموال العامة المنهوبة في الداخل أو المهربة للخارج ومحاسبة المتورطين في ذلك.
- 6- إيجاد بدائل عن مجموعات الحوار المؤدلجة والمسيّسة.
- 7- عودة جميع المهجرين والنازحين في الداخل والخارج إلى بيوتهم وتقديم ضمانات للمطلوبين قضائياً بإجراء محاكمات عادلة ونزيهة وضمان سلامتهم الشخصية.
- 8- ضمان حقوق المتضررين في المطالبة بالتعويضات العادلة والحصول عليها.
- 9- وقف خطاب الكراهية والتحريض عليها عبر وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي وتشجيع ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر.

### ثانياً : الأمن والدفاع

التساؤل الأول: ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟

#### أ - المبادئ:

- 1- خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.
- 2- عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.
- 3- تنظيم المؤسسة العسكرية وفقاً للتراتبية العسكرية المتعارف عليها وهيكلتها وفقاً للمعايير العسكرية الفنية والأوامر المستديمة للجيش الليبي.
- 4- المؤسسة العسكرية هي مؤسسة وطنية تخص كل الليبيين ولا يجوز تسميتها بأية مسميات عرقية.
- 5- ولاء المؤسسة العسكرية يكون للوطن فقط.
- 6- عدم قبول حاملي الجنسيات الأجنبية في المؤسسة العسكرية بأية صفة أو وظيفة كانت.

#### ب- المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية:

- 1- الالتزام بحماية الوطن والدفاع عنه وتأمين حدوده.
- 2- حماية الدستور [وصونه].
- 3- بسط سلطة الدولة الليبية على كل التراب الليبي والدفاع عن السيادة الليبية.
- 4- التنسيق والتعاون مع باقي المؤسسات الأمنية في محاربة الإرهاب والقضاء عليه.
- 5- تعزيز أمن المواطن وحماية اختياراته السياسية.

التساؤل الثاني: ما هي المبادئ و المهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة الشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية؟

أ- المبادئ:

- 1- توحيد المؤسسة الشرطة.
- 2- أن تكون تبعيتها لوزارة الداخلية.
- 3- العمل وفقاً لأحكام الدستور والقوانين الوطنية ذات العلاقة.
- 4- الابتعاد عن التجاذبات السياسية والأيدولوجية والقبلية.
- 5- احترام مبادئ حقوق الإنسان وخصوصيات المجتمع الليبي بكل مكوناته الثقافية والدينية والاجتماعية.
- 6- تبعية الأجهزة الأمنية ذات الطبيعة الخاصة للسلطة التشريعية.

ب- المهام:

- 1- المحافظة على الأمن و السلم الأهليين.
- 2- حماية أمن الوطن والمواطن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- 3- حماية مؤسسات الدولة.
- 4- وضع الخطط الأمنية الرامية إلى جمع السلاح وإعادةه إلى مؤسسات الدولة.

5- المساهمة مع باقي المؤسسات العسكرية والأمنية في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

6- وضع التدابير الوقائية لمنع وقوع الجرائم بكل أشكالها والحد منها.

**التساؤل الثالث: ما هي الشروط وما هي الآلية المثلى لإدماج الأفراد المنضوين في المجموعات المسلحة القائمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة؟**

#### أ- الشروط:

1- قيام هؤلاء الأفراد بتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ووضعها في مستودعات محلية داخل نطاق البلدية وعلى مراحل زمنية محددة ومقننة إلى حين قيام مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية موحدة.

2- الالتزام باحترام القوانين والامتثال للعدالة.

3- عدم الانتماء لأية تيارات سياسية أو عقائدية.

4- استيفاء معايير وشروط القبول في المؤسسات العسكرية والأمنية.

5- التعهّد بالانضمام كأفراد مستقلين وليس كمجموعات قبلية أو عقائدية.

6- ضرورة الانخراط في برامج لإعادة التأهيل والإدماج في الحياة المدنية الاجتماعية بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات العلاقة.

#### ب- الآلية المثلى:

1- تجميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ووضعها في مستودعات محلية داخل نطاق البلدية وعلى مراحل زمنية محددة ومقننة إلى حين قيام الدولة الليبية بشكل فعلي وبكل مؤسساتها العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة.

2- نظراً، [ل]ظروف المرحلة الراهنة، تمنح لأرباب الأسر تراخيص لحمل السلاح الخفيف وفقاً لضوابط قانونية صارمة.

3- اتباع آلية أمنية وقانونية صارمة لمراقبة حمل الأسلحة الخفيفة [واستعمالها].

4- اتباع آلية أمنية وقانونية صارمة لمتابعة عملية تجميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة [وحصرها] داخل نقاط ومراكز التجميع المحلية (داخل نطاق البلديات).

5- منع تحريك الآليات العسكرية الثقيلة داخل المدن والمناطق بدون أمر عسكري محدد.

6- التأكيد على قرار مجلس الأمن الدولي بخصوص حظر توريد السلاح مع عدم الإخلال بقدره الدولة العسكرية على حفظ الأمن ومكافحة الجريمة والإرهاب.

التساؤل الرابع: ما هي الشروط والحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس والناجع لكل مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة ألا ينعكس ذلك سلباً على أمن الليبيين؟

#### أ- الشروط:

1- تجميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ووضعها في مستودعات محلية داخل نطاق البلدية وعلى مراحل زمنية محددة ومقننة إلى حين قيام الدولة الليبية بشكل فعلي وبكل مؤسساتها العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة.

2- اتباع آلية أمنية وقانونية صارمة لمتابعة عملية تجميع وحصر الأسلحة المتوسطة والثقيلة داخل نقاط ومراكز التجميع المحلية (داخل نطاق البلديات).

3- إصدار قانون خاص يحدّد العقوبة الواجب تطبيقها بشأن المماثلة في تسليم الأسلحة.

4- نظراً، للظروف المرحلة الراهنة، تمنح لأرباب الأسر تراخيص لحمل السلاح الخفيف وفقاً لضوابط قانونية صارمة مع اتباع آلية أمنية وقانونية صارمة لمراقبة واستعمال الأسلحة الخفيفة [واستعمالها].

#### ب - الحوافز:

1- منح مكافآت مجزية (مادية أو معنوية) لحاملي الأسلحة المتوسطة والثقيلة و الذين يقومون بتسليمها لنقاط التجميع المحلية على أن تتم في فترات زمنية محددة.

2- منح قروض لتأسيس مشاريع تجارية وصناعية صغرى ومتوسطة بشروط ميسرة.

3- منح قروض إسكانية واجتماعية لمساعدتهم على تأسيس حياة أسرية آمنة مستقرة وكريمة.

4- إيفادهم في دورات تدريبية وبعثات دراسية وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في الخصوص.

#### ثالثاً : توزيع السلطات

التساؤل الأول: ما هي المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟

1- إعادة النظر في التعيينات والترقيات الحكومية التي تمت بعد عام 2011 وضرورة [ملاءمتها] للمعايير والضوابط القانونية المعمول بها.

2- التعيين في الوظائف الحكومية يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة العلمية والمهنية.

3- الابتعاد عن المحاصصة الجهوية والقبلية والحزبية.

4- النزاهة المالية والأخلاقية والالتزام بالمسؤولية الوطنية.

5- [حظر تعيين مزدوجي الجنسية] في الوظائف الحكومية والقيادية.

6- عدم التورط سابقاً في قضايا الفساد المالي والإداري وإفساد الحياة السياسية في ليبيا.

**التساؤل الثاني: ما هي المؤسسات المحلية والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها؟**

**المؤسسات المحلية والبلديات:** هي المؤسسات الإدارية الصغرى مثل المجالس الاجتماعية وما يعرف بمختاري المحلات وهي كذلك الوحدة الإدارية الكبرى (المجلس البلدي) التي تشمل [عدداً] من المناطق والمحلات في داخل المدينة الواحدة.

**نطاق صلاحياتها:** هو الجغرافي الإداري الذي أنشئت [فيه].

**اختصاصاتها:**

1- إدارة الشؤون المحلية للمواطنين مثل إصدار الشهادات والوثائق الأساسية لإنجاز أي عمل إداري وخاصة فيما يتعلق بتعزيز سندات الملكية للأراضي والعقارات.

2- فضّ النزاعات بين الأهالي بالتراضي كإجراء أولي قبل الذهاب للتقاضي أمام المحاكم القضائية المختصة.

3-

4- فضّ المنازعات بين المناطق وخاصة الريفية والنائية منها، وبشكل أساسي تلك المتعلقة بملكية الأراضي والحدود الإدارية لكل منطقة وغيرها من المنازعات التي تهدد السلم الأهلي الاجتماعي.

5- توفير الخدمات الأساسية [وتقريبها] للمواطن وبسبل ميسرة ومتاحة للجميع.

6- تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية.



7- العمل على استغلال الموارد الطبيعية وغيرها المتوفرة في نطاق البلدية [وإدارتها] بما يساهم في خلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

8- الدفاع عن مصالح السكان والمواطنين أمام الوزارات الحكومية المركزية.

**التساؤل الثالث: ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحياتها؟**

**الحكومة المركزية** هي الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية في الدولة. [وتعرف] أيضاً باسم مجلس الوزراء. وهو مجموع الوزارات التنفيذية المتخصصة والنوعية على المستوى الوطني.

**نطاق صلاحياتها :**

1- إدارة شؤون الدولة على المستوى المركزي وفقاً للخطط والاستراتيجيات الموضوعة وبما يحقق المصلحة الإستراتيجية العليا للدولة.

2- وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة الشاملة وتنفيذها.

3- تنفيذ القرارات والسياسات التشريعية كل في مجال تخصصها.

4- [تنفيذ] المشاريع التنموية في مختلف أنحاء البلاد ومتابعتها.

5- الإشراف التام على المؤسسات والوزارات السيادية كالدفاع والخارجية والأمن والمالية.

6- إعداد مشاريع قوانين الميزانية العامة للدولة.

7- الإشراف الفني على الإنفاق العام والموازنة العامة للبلديات.

8- إعلان الحرب والسلام حسب طبيعة نظام الحكم في الدولة.

**التساؤل الرابع: ما هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة؟**

تعتبر وزارة الحكم المحلي والبلديات والمجالس المحلية المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة.

كما تلعب السلطة التشريعية من خلال اللجان الفنية المتخصصة دوراً محورياً وجوهرياً من خلال المراقبة والمتابعة للتوزيع العادل للثروة الوطنية بين [مختلف] المناطق.

**التساؤل الخامس: ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط؟**

- 1- التأكيد على معايير الكفاءة العلمية والخبرات العملية النزيهة والوطنية والابتعاد عن المحاصصة القبلية والجهوية والحزبية عند التعيين في هذه المؤسسات السيادية.
- 2- مع عدم الإخلال بالآلية السابقة، ضرورة مراعاة التنوع الديمغرافي في ليبيا والتمثيل الجغرافي العادل عند التعيين في هذه المؤسسات وإسناد المناصب القيادية فيها.
- 3- ضرورة تعزيز الأجهزة الرقابية وفي مقدمتها ديوان المحاسبة، وضمان قيامها بدورها الرقابي على نحو مستقل وبدون أية ضغوط كانت.
- 4- الاستفادة من الآليات القانونية الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وما توفره من مساعدة تقنية وفنية في هذا المجال.
- 5- تأسيس مجالس الإدارة في هذه المؤسسات بما يعزز ديمقراطية اتخاذ القرارات وسبل تنفيذها.

**التساؤل السادس: ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازانات؟**

- 1- الاعتبارات الديمغرافية.
- 2- الظروف الجغرافية والمناخية والبيئية.
- 3- انعدام فرص العمل وشح الموارد والثروات الطبيعية وخاصة في المناطق الريفية والجبلية والنائية.
- 4- التوزيع العادل للموارد والثروات الطبيعية بما يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية بين كافة المناطق والمدن الليبية.
- 5- ضعف القدرة الشرائية للمواطنين في المناطق الريفية والجبلية والنائية.

**[التساؤل السابع: ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي والسياسي؟**

- 1- بسط سيطرة الدولة على مواردها السيادية وثرواتها الوطنية من خلال تقوية المؤسسات العسكرية والأمنية المخولة بحماية وحراسة هذه الموارد، مع عدم الإخلال بمبادئ اللامركزية الإدارية.
- 2- الاهتمام بالتنمية المكانية كوسيلة للحدّ من سوء التصرف في الموارد السيادية.
- 3- تفعيل القوانين الخاصة بحماية هذه الموارد والأصول ومعاينة كل من [يثبت] تورّطه في قضايا إهدار هذه الموارد والثروات الوطنية.
- 4- منح الصّلاحيات اللازمة للأجهزة الرقابية بما يمكنها من أداء دورها الرقابي على هذه الموارد على أكمل وجه بعيداً عن الضغوطات السياسية والقبلية.
- 5- محاسبة كلّ المتورّطين في قضايا إهدار ونهب هذه الموارد بشكل فئوي أو قبلي أو سياسي وعدم جواز إفلاتهم من العقاب وإعادة ما تم نهبه للخزينة العامة للدولة.
- 6- ضرورة عدم خضوع الشركات الأجنبية العاملة في مجال الثروات النفطية والطبيعية للابتزاز القبلي والسياسي، ومحاسبة جميع المتورّطين في عمليات السلب والابتزاز خلال السنوات السابقة وتحديدًا بعد عام 2011.

#### التساؤل الثامن: كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟

- 1- إعادة النظر في القوانين الاقتصادية السابقة ذات الصبغة الاشتراكية التي تحدّ من فعالية القطاع الخاص.
- 2- تغيير القوانين ذات الصلة بما يتماشى والتطور الحاصل في المجال المصرفي والمالي والاستثماري.
- 3- حماية المنتجات الوطنية بما لا يتعارض مع مبادئ الحرية التجارية.
- 4- التخفيف من البيروقراطية الإدارية.
- 5- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني [وتنميته وتطويره].
- 6- دعم مجالس رجال الأعمال وتشجيع الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية.
- 7- تطوير البنية التحتية في ليبيا وخاصة قطاع الاتصالات وتفعيل برامج الحكومة الالكترونية.
- 8- دعم القطاع الخاص بالقروض والتسهيلات المالية بشروط ميسرة وتعزيز فترات السماح الخاصة بالسداد.

9- الاهتمام بمشاريع التكامل الاقتصادي والاستثماري بين المدن والأقاليم مثل مشروع التكامل بين الجبل والساحل في المنطقة الغربية.

10- تعزيز التعاون والشراكات بين رجال الأعمال وحثهم على الدخول في مشاريع مشتركة تكون قادرة على المنافسة.

### رابعاً: العملية الدستورية والمسار الانتخابي

التساؤل الأول: كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والإثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟

مع ملاحظة قصور هذا التساؤل عن تحديد الجهات والهيئات المقصودة، فإنّ أمازيغ جادو يؤكدون على موقفهم السابق من العملية الدستورية وخاصة هيئة صياغة الدستور على النحو التالي:

1- يؤكد أمازيغ جادو عدم اعترافهم بمسودة الدستور المزعم طرحها للاستفتاء.

2- عدم المشاركة في الاستفتاء المزعم تنظيمه.

3- المشاركة المشروطة في العملية الدستورية بتعديل المواد الخلافية المتعلقة باللغة والهوية وبما يضمن حقوق أمازيغ ليبيا اللصيقة بالطبيعة البشرية، وطبقاً لما أقرته الصكوك الدولية المتعلقة بصون حقوق الإنسان [واحترامها وتعزيزها].

4- النص في الدستور على حقّ أتباع المذهب الإباضي في ممارسة تعاليم مذهبهم الفقهية والتعبدية على قدم المساواة مع بقية المذاهب الدينية بكل حرية ودون خوف أو قمع.

5- فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والسياسية والإدارية فالمسألة تتعلق بتضمين الدستور موادّ [ونصوصاً] قانونية صريحة تمنح للمكونات المجتمعية الحق في تولي المناصب القيادية والوزارات السيادية في الدولة وتحظر أية ممارسات عنصرية وإقصائية ضدهم.

التساؤل الثاني: ما هو الشكل الأمثل للمضيّ قدماً في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستوراً توافقياً لليبيين؟

1- تعديل المادة 30 من الإعلان الدستوري المؤقت وبما يمكن الأمازيغ من المشاركة الفعلية الحقيقية وعلى قدم المساواة في صياغة المواد الخلافية المتعلقة بلغة الدولة [وهويتها] بشكل عام وعلى نحو توافقي بعيداً عن المغالبة.

التساؤل الثالث: ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني؟

الانتخابات عملية تتم بناءً على قانون انتخابي من المفترض أن يصدر بعد إقرار الدستور. وحيث أننا لدينا موقف واضح ومحدد من مسودة الدستور الحالية، وفي حالة تمّ تجاوز هذه الفرضية لضرورات المرحلة الراهنة وتقرر عقد الانتخابات قبل إنهاء مسودة الدستور، فإننا نورد ردودنا على هذا التساؤل على النحو التالي:

- 1- توفير الأمن والاستقرار.
- 2- إشراف دولي محايد لضمان نزاهة هذه الانتخابات.
- 3- وضع شروط و ضوابط و معايير صارمة للمترشحين للانتخابات.
- 4- توفير الآليات اللازمة لمراقبة الاستغلال [السيئ] للنفوذ والمال في سير العملية الانتخابية والتأثير على اتجاهات الناخبين.
- 5- ضمان تمتّع المترشحين بنفس الظروف والفرص في وسائل الإعلام المختلفة أثناء الحملة الانتخابية.

#### خامساً : التعليقات على الجلسة العامة والتوصيات

- 1- فرض عقوبات على الدول والأفراد المعرقلين لأية مخرجات توافقية للملتقى الوطني الجامع.
- 2- إعادة النظر في طرق تأسيس بعض مؤسسات [المجتمع] المدني وخاصة تلك المبنية على أسس عقائدية ممنهجة.
- 3- استحداث مجلس للأمن القومي في ليبيا.
- 4- تجاهل الفئات المهمّشة والضعيفة في المجتمع ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 5- خلو هذا المسار من الإشارة إلى أيّ دور للمرأة الليبية في المرحلة السياسية المقبلة بالرغم من أهمية [دورها].
- 6- عدم تركيز هذا المسار التشاوري على السلطة القضائية وما تلعبه من دور هام في معاقبة المجرمين وردعهم ومحاربة الفساد والإرهاب وتحقيق مبادئ العدالة الانتقالية.

7- أهمل هذا المسار التشاوري أيضاً الحديث عن السلطة التشريعية سواء من حيث الآليات المثلى والمعايير اللازمة لتكوينها [أو] كيفية انتخابها بالرغم من أهمية الجهاز التشريعي في مجال سنّ القوانين والتشريعات اللازمة لتحقيق وتنفيذ العديد من مخرجات هذا المسار على أرض الواقع.

**[انتهى التقرير]**

**جادو في 08 / 05 / 2018.**